شبكة الألوكة / آفاق الشريعة / مقالات شرعية / عقيدة وتوحيد

نقل إجماع السلف على إثبات صفات لله تعالى على الحقيقة لا المجاز

الشيخ أ. د. عرفة بن طنطاوي

المصدر: القَوَاعِدُ الجَلِيَّةُ فِي صِفَاتِ رَبِّ البَرِّيَةِ (بحث محكم) (PDF). مقالات متعلقة

تاريخ الإضافة: 7/10/2023 ميلادي - 22/3/1445 هجري

الزيارات: 443



نقل إجماع السلف على إثبات صفات لله تعالى على الحقيقة لا المجاز

وأهل السنة والجماعة يعتقدون إجماع السلف على إثبات صفات لله تعالى على الحقيقة لا المجاز، والسلف مجمعون على وجوب إثبات صفات الله تعالى الواردة في وحيي التنزيل - الكتاب والسنة - على ظاهرها، مع وجوب عدم التعرض لها بتحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، والأثار الواردة عنهم في ذلك أكثر من أن يحصيها مقال، وقد أورد الكثير منها الإمام الذهبي في كتابه: "العلو للعلي الغفار"، وهي دالة بجموعها على إثبات صفات الله على حقيقتها عمومًا، وإثبات صفة الاستواء والعلو لله تعالى، والتي ألف من أجلها كتابه خصوصًا.

وقد حكى الإمام ابن عبد البر (ت: 463هـ) إجماع أهل السنة على ذلك، فقال - رحمه الله -:

" أهل السنة مجمعون عَلَى الْإِقْرَارِ بِالصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ كُلِّهَا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِيمَانِ بِهَا وَحَمْلِهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا عَلَى الْمَجَازِ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يُكَيِفُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَحُدُّونَ فِيهِ صِفَةً مَخْصُورَةً، وَأَمَّا أَهْلُ الْبِدَعِ وَالْجَهْمِيَّةُ وَالْمُغْتَزِلَةُ كُلُّهَا وَالْخَوَارِجُ فَكُلُّهُمْ يُنْكِرُهَا وَلَا يَحْمِلُ شَيْئًا مِنْهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ مِنْ أَقَرَّ بِهَا مُشَيِّةً، وَهُمْ عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَهَا نَافُونَ لِلْمَغْبُودِ، وَالْحَقُّ فِيمَا قَالَهُ الْقَائِلُونَ بِمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ وَهُمْ أَئِمَةُ الْجَمَاعَةِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ"[1].

وقال الذهبي (ت: 748هـ) - رحمه الله - معلقًا على كلام ابن عبد البر:

"صدق والله، فإن من تأول سائر الصفات، وحمل ما ورد منها على مجاز الكلام، أداه ذلك السلب إلى تعطيل الرب، وأن يشابه المعدوم، كما نقل عن حماد بن زيد أنه قال: مثل الجهمية كقوم قالوا: في دارنا نخلة، قيل: لها سعف؟ قالوا: لا، قيل: فلها كرب؟ قالوا: لا، قيل: لها رطب وقنو؟ قالوا: لا، قيل: فلها ساق؟ قالوا: لا، قيل: فما في داركم نخلة"[2].

"وإذا كان هناك من الأسماء ما يُطْلَقُ على صفاتِ الله كما يُطْلَقُ على صفات خَلْقه، فإن هذا ليس إلا مَحْضَ اشتراكِ في الاسم والمعنى العام، فلا يُلْزَمُ من اتفاقِهما في مسمَّى الصفة ومعناها العام اتفاقُهما في حقيقة الصفة، فإذا كانت ذاتُه سبحانه لا تُمَاثِلُ الذوات، فكذلك صفاتُه لا تماثِلُ الصفاتِ؛ لأنه سبحانه لا تُصْرَب له الأمثالُ بخَلقِه لا في ذاته، ولا في صفاته"[3].

فمثلان

"الحياء الذي يوصف الله عز وجل به يليق بالله، ولا يتصف به البشر، والحياء الذي يوصف به البشر لا يليق بالله ولا يتصف به، تنزَّه الله عن صفات المخلوقين"[4].

قال أبو سليمان الخطَّابيُّ (ت: 388هـ) - رحمه الله -:

"فأمًا ما سألتَ عنه مِنَ الصفات وما جاء منها في الكتاب والسُّنَة فإنَّ مذهبَ السلف: إثباتُهاو إجراؤها على ظواهرها، ونفيُ الكيفيَّة والتشبيهِ عنها؛ وقد نَفَاها قومٌ فأَبطلوا ما أثبتَه اللهُ، وحقَّقها قومٌ مِنَ المُثنِتين فخرجوا ـ في ذلك ـ إلى ضربٍ مِنَ التشبيه والتكييف" [5].

وقد حكى الذهبيُّ (ت: 748هـ) اتِّفاقَ السلف بعد ذكره كلام الخطَّابيِّ آنفًا، فقال رحمه الله:

"وكذا نَقَل الاتِّفاقَ عن السلف في هذا الحافظُ أبو بكرٍ الخطيبُ، ثمَّ الحافظ أبو القاسم التيميُّ الأصبهانيُّ وغيرُ هم" [6].

وقال شيخ الإسلامابنُ تيمية (ت: 728هـ) ـ رحمه الله ـ:

"ومذهبُ سلف الأمَّة وأنمَّتِها أَنْ يُوصَف اللهُ بما وَصَف به نَفْسَه، وبما وَصَفه به رسولُه صلَّى الله عليه وسلَّم، مِنْ غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل؛ فلا يجوز نفيُ صفاتِ الله تعالى التي وَصَف بها نَفْسَه؛ ولا يجوز تمثيلُها بصفاتالمخلوقين؛ بل هو سبحانه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: 11]، ليس كمِثْله شيءٌ لا في ذاته ولا في صِفاته ولا في أفعاله...."[7].

وقال قوامُ السُّنَّة أبو القاسم الأصفهانيُّ (ت: 535هـ) ـ رحمه الله ـ:

"قال علماء السلف: جاءَتِ الأخبارُ عن النبيّ -صلى الله عليه وسلم- مُتواتِرةً في صفات الله تعالى مُوافِقةً لكتاب الله تعالى، نَقَلها السلفُ على سبيل الإثبات والمعرفة والإيمان به والتسليم، وتركِّ التمثيل والتكييف.... [8].

وقال ـ رحمه الله ـ أيضًا: "الكلام في صفات الله عزَّ وجلَّ ـ ما جاء منها في كتاب الله، أو رُوِي بالأسانيد الصحيحة عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فمذهب السلف ـ رحمةُ اللهِ عليهم أجمعين ـ إثباتُها وإجراؤها على ظاهرها، ونفيُ الكيفيَّة عنها"[9].

قال أبو العبَّاسِ تَقِيِّ الدِّينِ المقريزيُّ (ت: 845هـ) - رحمه الله -:

"ومَنْ أَمعنَ النظرَ في دواوين الحديث النبويّ، ووَقَف على الآثار السلفيَّة - عَلِم أنه لم يَرِدْ قطَّ - مِنْ طريقٍ صحيحِ ولا سقيم - عن أحَدٍ مِنَ الصحابةِ - رضي الله عليه وسلم- عن معنى شيءٍ ممَّا وَصَف الرَّبُ سبحانه به نَفْسَه الكريمة في القرآن الكريم، وعلى لسان نبيّه محمَّدٍ صلَّى الله عليه وسلّم، بل كُلُّهم فَهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام في المصقات، نعم ولا فرَّق أحَدٌ منهم بين كونها صفة ذاتٍ أو صفة فعل، وإنما أثبتوا له تعالى صفاتٍ أزليَّةً مِنَ العلم والقدرة والحياة والإرادة، والسمع والبصر والكلام، والجلال والإكرام، والجود والإنعام، والعزّ والعظمة، وساقوا الكلام سَوْقًا واحدًا، وهكذا أثبتوا رضي الله عنهم ما أطلقه الله سبحانه على نفسه الكريمة مِنَ الوجه واليد ونحو ذلك، مع نفي مماثلة المخلوقين، فأثبتوا - رضي الله عنهم - بلا تشبيه، ونزَّ هوا مِنْ غير تعطيلٍ ولم يتعرَّض - مع ذلك - أحَدٌ منهم إلى تأويلِ شيءٍ مِنْ هذا، ورأَوْ المجمعهم إجراءَ الصفاتِ كما وَرَدَتْ، ولم يكن عند أحَدٍ منهم ما يَستذِلُ به على وحدانيَّة الله تعالى وعلى إثباتِ نبوَّةٍ محمَّدٍ -صلى الله عليه وسلم- سوى كتابِ الله، ولا عَرَف أحَدٌ منهم شيئًا مِنَ الطُّرُق الكلاميَّة يَستذِلُ به على وحدانيَّة الله تعالى وعلى الله عنهم على هذا"[10].

- [1] المرجع السابق: (7/ 145).
- [2] العلو للعلى الغفار، للذهبي: (ص 239وما بعدها).
- [3] مجمل اعتقاد أئمة السلف، عبد الله بن عبد المحسن التركي: (137-138).

- تهذیب التفسیر و تجرید التأویل، عبد القادر شیبة الحمد: (-73-74-75).
- [5] أوردها شيخ الإسلام ابن تيمية في: مجموع الفتاوى: (5/ 58)، والفتوى الحموية: (362)، والذهبيُّ في: العلو للعليّ الغفّار: (236).
 - [6] العلو للعلى الغفّار، للذهبي: (ص: 236).
 - <u>7</u>]- مجموع الفتاوى: (5/ 195).
 - [8] الحُجَّة في بيان المَحَجَّة، لأبي القاسم الأصفهاني: (1/ 183).
 - [9] المصدر السابق: (1/ 188).
 - [10] يُنظر: المواعظ والاعتبار، للمقريزي: (4/ 188).

حقوق النشر محفوظة © 1445هـ/ 2023م لموقع الألوكة آخر تحديث للشبكة بتاريخ : 2/4/1445هـ - الساعة: 14:59